العدد الثالث– المجلد الثالث – سبتمبر ٢٠١٩

مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية

قسم المحاسبة والمراجعة

مسببات الغش فى التقارير المالية بين ثقة الطرف الثالث فى مخرجات مهنة المراجعة وحتمية تطوير المهنة: حالة شركة موبايلى

أ.د/أحمد محمد كامل سالم

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

مقدمة

تتمثل القيمة الاقتصادية المضافة لمراجعة القوائم المالية بواسطة (مراقب الحسابات) المراجع الخارجي في إضفاء الثقة علي بيانات التقارير المالية، مما يترتب عليه امكانية استخدام تلك البيانات – بعد تشغيلها وتحويلها الي معلومات– في اتخاذ توليفة متباينة من القرارات الاقتصادية بواسطة الطرف الثالث (جمهور المهتمين بامر الوحدة الاقتصادية). ظلت تلك القيمة المضافة من المسلمات في المراجعة حتي فوجئت الاوساط الاقتصادية بمجموعة من الانهيارات المالية لعدد من كبريات الكيانات العملاقة في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من البلدان، مما ترتب عليه توجيه الطرف الثالث انتقادات لاذعة لمهنة المراجعة الخارجية، وذلك بسبب تقاعسها عن ممارسة دورها المفترض كجرس انذار لجمهور المهتمين بامر الوحدة الاقتصادية من الطرف الثالث.

تأكدت وجاهة الانتقادات السابقة نتيجة لما تم اكتشافه من الاسباب الكامنة وراء تلك الازمات، والتي اشارت باصابع الاتهام الصريح – في اغلب الحالات – الي دور المراجعة الذي اعتبره البعض دوراً مساعداً – ان لم يكن متواطئاً او متستراً – في حدوث تلك الازمات (اطلقت عديد من الكتابات علي تلك الازمات مصطلح "فضائح مالية"). ترتب علي ما سبق ظهور ازمة ثقة بين المهنة والطرف الثالث من جمهور المهتمين ، مما ترتب عليه ان حاولت المهنة استعادة ثقة الطرف الثالث، وذلك من خلال عدد من التشريعات (مثل قانون اوكسلي "Sarbanes –Oxley Act") التي حاولت تدعيم استقلالية المراجع الخارجي في مواجهة ضغوط الادارة، ووضع القواعد التي تكفل نوع من الرقابة المجتمعية علي عمل المراجعين الخارجيين، بالاضافة لذلك فقد أُنشات عدد من التنظيمات المهنية الهادفة الي فرض نوع من الرقابة علي عمل المراجعين الخارجيين مثل Public

Company Accounting Oversight Board (PCAOB) . تمثل الاجراءات السابقة نوعاً من الرقابة الخارجية علي المهنة، وبخاصة في حالة مراجعة الشركات المقيدة في البورصة.

أي أنه يمكن القول ان الازمات (الفضائح) المالية أو اوجه القصور المكتشفة في بعض الممارسات المهنية (والتي تُكتشف غالباً في الدول المتقدمة من حيث تنظيم مهنة المراجعة) تمثل المحرك الذي يقف وراء تطوير المهنة في اغلب – ان لم يكن كل – الحالات. كذلك يتضح من استقراء واقع جهود تطوير المهنة انها تبدأ غالبا – ان لم يكن دائما – في الدول المتقدمة ، ثم تنتقل تدريجياً – جزئياً أو كلياً – الي الدول الاقل تقدماً في مجال جهود تطوير مهنة المراجعة الخارجية .لذلك يمكن القول بصورة موجزة بان امراض المهنة غالباً يتم اكتشافها اولاً وعلاجها اولاً في تلك الدول المتقدمة، ثم تنتقل عدوي الاكتشاف والعلاج الي الدول الاخري، والتي تقوم بمحاكاة الاساليب – جزئياً أو كلياً – التي توصلت اليها الدول المتقدمة سواء في الاكتشاف او في العلاج. وتتوقف سرعة ودقة المحاكاة علي فجوة التقدم المهني بين الدول المتقدمة وتلك الدول. حيث كلما ضاقت تلك الفجوة زادت سرعة المحاكاة دون دقتها، وعلي النقيض من ذلك كلما اتسعت تلك الفجوة زادت دقة المحاكاة دون سرعتها، اي انه في الدول الاكثر تقدماً تنتقل عدوي الاهتمام باكتشاف اوجه القصور بصورة سريعة نسبياً بالمقارنة بالدول الاقل تقدماً ،الا ان الدول الاكثر تقدماً تبتعد الي حد كبير عن محاكاة اساليب العلاج التي طبقتها الدول المتقدمة، وذلك بسبب ادراكها الي الاختلافات البيئية التي قد تعوق تطبيق نفس اساليب العلاج وكذلك لتوافر كوادر مهنية متميزة يمكنها ابتكار وسائل علاج اكثر فاعلية. وعلي النقيض من ذلك ففي الدول الاقل تقدماً تنتقل عدوي الاهتمام باكتشاف اوجه القصور بصورة بطيئة نسبياً بالمقارنة بالدول الاكثر تقدماً ،كما ان الدول الاقل تقدماً تقوم الي حد كبير بمحاكاة اساليب العلاج التي طبقتها الدول المتقدمة، وذلك اما لعدم ادراكها الي الاختلافات البيئية التي قد تعوق تطبيق نفس اساليب العلاج اولعدم توافر كوادر مهنية متميزة لديها يمكنها ابتكار وسائل علاج اكثر فاعلية واكثر ملاءمة للظروف البيئية لتلك الدول.

الكلمات المفتاحية

أزمة شركة موبايلي – مسببات الغش في القوائم المالية.

١ – مشكلة البحث

ظهرت مشكلة البحث كنتيجة للازمة المالية التي المت بالمناخ الاقتصادي للمملكة العربية السعودية من جراء أزمة شركة موبايلي، والتي خلقت حالة من عدم الثقة في مهنة المراجعة بين اوساط الاطراف ذات الصلة. حيث اعطت الازمة لتلك الاطراف انطباعاً بضعف الهيكل الرقابي المطبق علي اعمال مراقبي الحسابات، او علي توافق الممارسات المحاسبية للشركات مع المعايير المحاسبية. لذلك تتمثل مشكلة البحث في إستكشاف مسببات أزمة شركة موبايلي.

٢ – هدف البحث

بناءاً علي مشكلة البحث وتحديد مسببات الازمة، سيقوم الباحث بتحديد اوجه القصور علي نحو يجعل من الممكن تحديد كل من مناطق واجراءات التطوير التي تساهم في تلافي اسباب الازمة، مما يترتب عليه تقليص احتمال تكرار مثل هذا النوع من الازمات في البيئة الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية. أي أن هدف البحث هو إقتراح مناطق واجراءات التطوير، والتي تساعد علي منع تكرار تلك الازمات.

٣ – خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف المرتجي منه سيتناول الباحث النقاط التالية:

أولاً: نبذة مختصرة عن شركة موبايلي.

ثانياً: الممارسات المحاسبية المرتبطة بأوجه الغش المكتشفة التي ساهمت في ازمة شركة موبايلي.

ثالثاً: التوابع المالية وغير المالية للأزمة.

رابعاً: تحليل مسببات الازمة في ضوء نماذج تفسير الغش بالقوائم المالية.

خامساً: خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.

سادساً: محددات البحث وأهم مجالات البحوث المستقبلية.

وسيتم تناول تلك النقاط علي النحو الوارد في الصفحات التالية.

اولاً: نبذة مختصرة عن شركة موبايلي

تهدف الدراسة في هذه النقطة الي دراسة البيئة التنظيمية والقانونية لشركة موبايلي، وذلك بهدف استجلاء دور تلك البيئة – ان وُجد – او مدي مساهمتها في حدوث تلك الازمة. حيث يمكن التعرف علي البيئة التنظيمية والقانونية لشركة موبايلي من خلال استقراء ما يرتبط بموضوع البحث من مواد واردة بالنظام الاساسي للشركة ونظام الشركات بالمملكة العربية السعودية. فيما يتعلق بالنظام الاساسي لشركة موبايلي، اوضح استقراء مواد ذلك النظام ما يلي:

١- **اسم الشركة:** يكون اسم الشركة " إتحاد إتصالات ويكون غرض الشركة مزاولة أعمال الاتصالات وفقاً لجميع القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها في المملكة ، ودون الحد من عمومية ما سلف ذكره ، تزاول الشركة الأعمال التالية (المواد: ١، ٢، ٣) :

أ) تقديم خدمات الهاتف الجوال في المملكة وذلك فيما يتعلق بالرخصة أو الرخص التي تمنحها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للشركة.

ب) تطوير وتمويل وتصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة وتأمين وامتلاك الرخص وجميع المعدات والآليات والأجهزة والموجودات الأخرى أياً كان نوعها المتعلقة بتشغيل الرخص في المملكة.

ج) إدارة وبيع وتسييل وحيازة واستئجار والتعامل بأية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات ، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ، التى قد تحوز الشركة عليها أو تمتلكها

د) تنفيذ كافة الاجراءات والأشياء الأخرى التى تتعلق بأعمال الشركة أو تفضي الى ترويج أو تعزيز أعمال الشركة مع مراعاة التقيد بجميع القوانين واللوائح المعمول بها في المملكة في كافة الأوقات.

هـ) إنشاء شبكات الألياف البصرية وتمديداتها.

و) إدارة وتركيب وتشغيل شبكات الهاتف والأجهزة الطرفية وأنظمة وحدات الاتصالات.

ز) بيع وصيانة أجهزة الهاتف الجوال وأنظمة وحدات الاتصال.

ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه في مؤسسات أو شركات أوهيئات تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها أو تكون

مكملة لها ، ويجوز للشركة كذلك أن تندمج مع هذه المؤسسات أو الشركات أو الهيئات أو تشتريها (المادة ٤).

٢- يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ١٠ (عشرة) أعضاء تعينهم الجمعية العامة العادية لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات.ومع ذلك ، تكون مدة أول مجلس إدارة خمس سنوات على الأكثر تبدأ من تاريخ القرار الوزاري الصادر بإعلان تأسيس الشركة. ويضم أول مجلس إدارة والمجالس اللاحقة أربعة أعضاء يمثلون مجموعة اتصالات الامارات ويضم أول مجلس إدارة كذلك ستة أعضاء يمثل كل منهم أحد باقي المساهمين من المؤسسين. و مع عدم الإخلال بما سبق ، بعد انتهاء اتفاقية الإدارة (كما هى معرفة أدناه) يحق لاتصالات أن يكون لها ممثلاً واحداً في مجلس الإدارة لكل ١٠% من الأسهم في الشركة (المادة ١٧). مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة ، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة وله حق الاشتراك في شركات أخرى كما يكون له في حدود اختصاصه أن يقرر:

أ. بيع أو رهن الأملاك العقارية أو مقر عمل الشركة.

ب . إعفاء مديني الشركة من التزاماتهم

٣- يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من بين المراقبين المسموح لهم بالعمل في المملكة العربية السعودية تعينه الجمعية العامة سنويا وتحدد مكافأته ويجوز لها إعادة تعيينه ، ويكون له حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق وله أن يطلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وله أيضا أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها ،وعليه أن يقدم إلى الجمعية العامة السنوية تقريراً يضمنه موقف الشركة من تمكينه من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها، وما يكون قد كشفه من مخالفات لأحكام نظام الشركات أو أحكام هذا النظام ورأيه في مدى مطابقة حسابات الشركة للواقع.

٤- لكل مساهم الحق في رفع دعوى المسؤولية المقررة للشركة على أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الخطأ الذي صدر منهم إلحاق ضرر خاص به بشرط أن يكون حق الشركة في رفعها مازال قائما . ويجب على المساهم أن يخطر الشركة بعزمه على رفع الدعوى (مادة ٤٦).

بالإضافة للنظام الاساسي لشركة موبايلي السابق التعرض اليه، سيقوم الباحث بالاشارة الي المواد ذات الصلة بموضوع البحث ، والتي وردت بنظام الشركات بالمملكة العربية السعودية. وقد امكن من استقراء ذلك النظام استخلاص ما يلي:

١- ما ورد بالمادة (٣٠) من النص علي المسئولية التضامنية لاعضاء مجلس الادارة عن تعويض الشركة او المساهمين او الغير عن الضرر الناشيء من اساءتهم تدبير شئون الشركة او مخالفة احكام النظام او نظام الشركة الأساس. حيث يُعتبر المجلس مسئولا بالكامل عن القرارات االتي صدرت باجماع الاعضاء ، اما القرارات التي تصدر باغلبية الاراء فلا يُسال عنها الاعضاء المعارضون اذا كان اعتراضهم مثبتاً في محضر اجتماع االمجلس.

٢- كما ورد في المادة (٧٩) جواز ان ترفع الشركة دعوي ضد مجلس الادارة بسبب اخطاء المجلس التي يترتب عليها اضرار لمجموع المساهمين، كما اعطت المادة (٨٠) اي مساهم الحق في رفع دعوي علي اعضاء المجلس اذا ترتب علي الاخطاء في قرارات المجلس الحاق ضرر خاص به.

٣- كما القت المادة (٤٩) بالمسئولية علي كل شخص قام عمداً بـ او شارك في اجراء ترتب عليه اعطاء انطباع غير صحيح او مضلل بشان اسعار او قيمة اي ورقة مالية بغرض حث الاخرين علي علي الشراء او البيع او الاكتتاب في تلك الورقة او الامتناع عن ذلك. ويدخل في عداد تلك الاجراءات ما يلي:

أ- القيام بعمل او تصرف لايجاد انطباع كاذب يوحي بوجود عمليات تداول نشط خلافا للحقيقة مثل عقد صفقات في اوراق مالية لا تنطوي علي انتقال حقيقي لملكية تلك الاوراق، والقيام بادخال امر او اوامر لبيع (او لشراء) ورقة مالية معينة مع العلم المسبق بوجود امر او اوامر شراء مشابهة من حيث الحجم والسعر و التوقيت قد أُدخلت او ستدخل من قبل طرف او اطراف اخري مختلفة لنفس الورقة المالية.

ب- تضمين نشرة اصدار الورقة المالية بيانات غير صحيحة جوهرية او اغفالها حقائق جوهرية يتعين تضمينها في النشرة.وفي ضوء ذلك فانه من حق من اشتري تلك الورقة المطالبة بتعويض عن الضرر الذي اصابه من جراء ذلك [المادة (٥٥)].

كما اشارت المادة (٥٥) الي ان المسئولية عن التصرفات السابقة تقع علي عاتق كل من الجهة المصدرة للورقة المالية واعضاء مجلس ادارتها والوسطاء الذين تولوا عرض الورقة المالية علي الجمهور للبيع وذوي الخبرة (المحاسب أو المهندس أو المثمن) الذين تمت الاستعانة بهم للمصادقة علي دقة المعلومات الواردة بالنشرة. ويتعين لاعتبار احد– او بعض او كل– الاطراف السابقة مسئولاً ان يُثبت المدعي وقوع ضرر عليه من جراء خطأ الطرف المدعي عليه.

يتضح من الاستعراض السابق ان المناخ التتنظيمي والقانوني لشركة موبايلي – علي الرغم من العديد من مظاهر القوة التي يتميز بها – لم يكن مانعاً بدرجة كافية لما واجهته الشركة من مشاكل. ويرجع السبب في ذلك – من وجهة نظر الباحث – الي ما يلي:

١– ان تعيين مراقب الحسابات يتم عن طريق الجمعية العمومية للمساهمين وليس عن طريق لجنة المراجعة بالشركة كما اوضحت المادة (٣٩)، وذلك وفقاً لما استقرت عليه الممارسة العملية. حيث يؤدي التعيين بواسطة لجنة المراجعة الي تدعيم استقلال مراقب الحسابات وعدم رضوخه لاية ضغوط تمارسها الادارة عليه، والتي تهدف في المقام الاول الي إحداث غش او تضليل في العرض أو الإفصاح المرتبط بالقوائم المالية، بصورة يترتب عليها ان تُظهرالقوائم المالية المركز المالي او نتيجة الاعمال بصورة – مخالفة للحقيقة – تخدع المستثمرين المرتقبين وتدفعهم الي توجيه مواردهم نحو الاستثمار في الشركة.

٢– تركيز الادارة بصورة اكبر من تركيزالملكية ، حيث تمتلك شركة اتصالات الامارات حوالي (٢٧.٥%) من اسهم شركة موبايلي، بينها ينص النظام الاساسي لشركة موبايلي علي ان يمثل شركة اتصالات الامارات اربعة اعضاء في مجلس ادارة شركة موبايلي من اجمالي عشرة اعضاء يمثلون مجلس الادارة اي ان حوالي (٢٥%) من الملكية يمثلها (٤٠%) في مجلس الادرارة، مما يترتب عليه وجود اطراف اخري غير مُمثلة في المجلس او مُمثلة باقل من حصتها، مما يعني انحياز تشكيل المجلس الي اطراف معينة، مما قد يؤثر علي جودة قرارات المجلس، كما قد يساعد جزئياً –علي المتاجرة بالملكية.

بعد ان تم تناول البيئة التنظيمية والقانونية للشركة، سيقوم الباحث بتوضيح مظاهر ازمة شركة موبايلي، التي تُعتبر نتاج تلك البيئة.

ثانياً: الممارسات المحاسبية المرتبطة بأوجه الغش المكتشفة التي ساهمت في ازمة شركة موبايلي

أشارت التحقيقات التي تم اجرائها بمناسبة ازمة شركة موبايلي الي وجود عدد من الممارسات المحاسبية قامت بها الشركة والتي شاب بعضها صور من الغش و/او مخالفات للمعايير المحاسبية، حيث يمكن توضيح تلك الممارسات في النقاط التالية.

أ- الممارسات المحاسبية المرتبطة ببرنامج ولاء العملاء

يهدف البرنامج – كاحد البرامج الترويجية- الي ضمان استمرار ولاء العملاء للشركة من خلال منح العميل نقاط مقابل استخدام منتجات شركة موبايلي من السلع والخدمات، علي ان يكون من حق العميل استبدال رصيده من النقاط – بشرط الا يقل رصيد العميل من النقاط عن حد معين- بسلع و/او خدمات من منتجات موبايلي او من منتجات شركات اخري محددة من السلع والخدمات. وفي حالة الاستبدال من منتجات شركة اخري، تتم تسوية العملية بين الشركتين باعتبار شركة موبايلي مدينة بقيمة ما حصل عليه العميل من سلع وخدمات حتي تقوم شركة موبايلي بسداد قيمة تلك السلع والخدمات. إبتكرت شركة موبايلي الية جديدة للبرنامج من خلال قيام شركة موبايلي –من خلال الاتفاق مع عدد من الشركات – بالترويج لمنتجات عدد من الشركات بواسطة رسائل اعلانية ترسلها موبايلي لمستخدميها تحثهم علي شراء منتجات تلك الشركات، وبذلك تُعتبر موبايلي دائنة لتلك الشركات بقيمة تلك النقاط التي تتحملها موبايلي للترويج لمنتجات تلك الشركات. الا ان الاتفاق ينص علي ان مديونية الشركات التي يتم الترويج لمنتجاتها لشركة موبايلي تتمثل فيما قام العملاء باستبداله من نقاط لشراء منتجات تلك الشركات وليس بقيمة كل النقاط وذلك فقاً لنص العقد، وفي هذه الحالة تتمثل ايرادات موبايلي لدي الشركات الاخري فيما تم استبداله من نقاط وليس كامل النقاط. الا ان ادارة موبايلي –خلافاً لنصوص العقد وبالمخالفة للمعايير المحاسبية- اعتبرت قيمة كامل النقاط كايرادات (وكانها إستُبدلت بالكامل)، ومما زاد من حدة تلك المخالفة ان ما تم استبداله من نقاط كان قليل جداً، مما ترتب عليه تضخيم كبير – علي خلاف الحقيقة- في قيمة ايرادات شركة موبايلي. (الاقتصادية السعودية، ٢٠١٤).

ب- الممارسات المحاسبية المرتبطة بإتفاقية شركة موبايلي مع شركة اتحاد عذيب للاتصالات

نتناول في هذه النقطة الممارسات المحاسبية المرتبطة بإتفاقية شركة موبايلي مع شركة اتحاد عذيب للاتصالات. حيث ابرمت شركة موبايلي اتفاقية مع شركة اتحاد عذيب للاتصالات، وبمقتضي تلك الاتفاقية يكون لشركة اتحاد عذيب للاتصالات الحق في استخدام شبكة الالياف البصرية (نوع من الشبكات لنقل البيانات) لشركة موبايلي مقابل ايجار معين بموجب عقد غير قابل للالغاء، الا ان سريان العقد يبدا بعد توقيع العقد مباشرة وبداية إستخدام شركة عذيب لشبكة الألياف، والذي ينطوي بالطبع علي كون الشبكة جاهزة لاستخدام شركة عذيب لها. وقد كانت بنود العقد تماثل عقود الايجار المنتهي بالتمليك. نتيجة لذلك قامت شركة موبايلي بالاعتراف بالايرادات الناتجة عن مثل هذا النوع من العقود. الا ان شركة اتحاد عذيب قامت بالغاء الاتفاقية نظراً لوجود عوائق فنية ولوجوستية حالت دون استخدام شركة عذيب للشبكة، وقد كان العقد يعطي الحق لشركة عذيب في الغاء العقد في تلك الحالة (عدم امكانية استخدام الشبكة خلال مدة معينة من توقيع العقد). الا ان ذلك الالغاء قد تم بعد قيام شركة موبايلي بالاعتراف بالايرادات المرتبطة بهذا العقد رغم معرفتها بعدم جاهزية شبكة البيانات للاستخدام، وان هذا يعطي الحق لشركة اتحاد عذيب في الغاء العقد. اي ان شركة موبايلي قد اعترفت بايرادات رغم وجود درجة عدم تاكد قوية للغاية بعدم تحقق تلك الايرادات، وحتي بعد قيام شركة اتحاد عذيب بستخدام حقها المنصوص عليه في العقد بالغاء الاتفاقية لم تقم شركة موبايلي بالغاء الاعتراف بتلك الايرادات في ذلك التاريخ. مما يوضح تعمُد ادارة شركة موبايلي تضليل مستخدمي بيانات التقارير المالية الخاصة بها من خلال المبالغة – دون وجه حق – في رقم الايرادات. (http://www.aleqt.com).

ج- الممارسات المحاسبية المرتبطة بإتفاقية شركة موبايلي مع شركة زين للاتصالات

تم ابرام اتفاقية بين شركتي موبايلي ، و«زين» اللتين تعدان المشغلين الثاني والثالث لخدمات الهاتف الجوال في السعودية في عام ٢٠٠٨، وتحديدا في شهر مايو (أيار)، حينما وقعت الشركتان اتفاقية استفادة «زين» من خدمات وشبكة شركة موبايلي وذلك من خلال قيام شركة موبايلي بتقديم خدمات لشركة «زين» السعودية تشمل خدمات التجوال الوطني،

والمشاركة في مواقع الأبراج ووصلات التراسل ونقل الحركة الدولية آنذاك مقابل مبالغ تلتزم شركة زين بسدادها. إلا ان شركة زين – حسب ادعاءات شركة موبايلي – لم تقم بسداد عدد من الاقساط تبلغ قيمتها حسب ادعاءات شركة موبايلي حوالي ٢.٢ مليار ريال مما جعل شركة موبايلي – بعد فشلها في حل المشكلة ودياً– تطلب اللجوء للتحكيم بخصوص المبالغ المستحقة لها طرف شركة زين ، مع قيامها بتكوين مخصصات إجمالية بقيمة ١.١ مليار ريال (٢٩٣ مليون دولار)، مقابل إجمالي الذمم المستحقة من شركة (زين) السعودية كما في ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٤،كما قامت الشركة بزيادة المخصص بقيمة (٨٠٠ الف ريال) اخري لكي تمثل المخصصات ٩١% من مطالبات شركة موبايلي لشركة زين. وبعد عدة جولات قضائية لشركة موبايلي صدر حكم نهائي لصالحها بمبلغ ٢١٩ مليون ريال في النزاع القائم بخصوص اتفاقية الخدمات الموقّعة مع شركة زين السعودية.

(http://www.aleqt.com) & (http://www.alriyadh.com)

د- الممارسات المحاسبية المرتبطة بأمور أخرى

بالاضافة الي الممارسات السابقة والتي ساهمت بصورة كبيرة في الازمة المالية لشركة موبايلي، فقد اشار التقرير الذي قدمته لجنة الفحص – التي تم تشكيلها بواسطة الهيئة المالية السعودية– الي ممارسات اخري ساهمت في الازمة المالية لشركة موبايليي تتمثل تلك الممارسات فيما يلي:

١- **استهلاك الاصول الثابتة:** حيث قد اشار تقرير اللجنة الي تأخر الشركة في احتساب إستهلاك بعض الاصول ذات التكلفة المرتفعة، وقد اوصت اللجنة بتعديل مصروفات الاستهلاك من خلال بدء احتساب الاستهلاك من تاريخ رسملة تلك الاصول (عام ٢٠١٤ وما قبله)، مما سيترتب عليه بالطبع زيادة خسائر السنوات السابقة التي لم يتم – بالمخالفة لمعايير المحاسبة – احتساب استهلاك عنها (٢٠١٤ وما قبلها)، كما سيترتب عليه بالتبعية تحسين ارباح السنوات التالية (عام٢٠١٥).

٢- **مستحقات اعضاء مجلس الادارة من التنفيذيين وغير التنفيذيين:** اوضحت التقارير المالية لشركة موبايلي وجود نمو في ارباح الشركة بنسبة (٢١٩%) خلال السنوات الخمس من (٢٠٠٨) الي (٢٠١٤). وبناءاً علي ذلك قررت ادارة الشركة زيادة مستحقات اعضاء مجلس الادارة من التنفيذيين وغير التنفيذيين، حيث بلغت تلك

المستحقات من مكافات ورواتب وتعويضات للاعضاء من كبار التنفيذيين مبلغ (٢٩٩) مليون ريال عن الخمس سنوات المشار اليها ولباقي الاعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين مبلغ (٣٩.٤) مليون ريال عن نفس الفترة، وهو ما قد اشار اليه تقرير لجنة الفحص.

٣- عدم شفافية الافصاح: ألقت الازمة المالية لشركة موبايلي الضوء علي مشكلة محتملة تعاني منها شركة موبايلي، والتي تتمثل في عدم شفافية الافصاح في القوائم المالية وعدم اتاحة المعلومات لكل مساهمي الشركة في نفس التوقيت، مما يخلق مناخاً ملائماً للتعامل علي اسهم الشركة بناءاً علي معلومات داخلية، وهو الامر الذي تمنعه اغلب – ان لم يكن كل – التشريعات والقواعد المنظمة لسوق المال في اسواق المال العالمية.ويؤكد ما سبق ما اوضحه تحليل التعاملات علي اسهم شركة موبايلي في الجلسات السابقة علي ايقاف التداول علي السهم، حيث اتضح وجود معاملات كثيفة بالبيع لسهم الشركة في الجلسات الثلاثة السابقة علي تعليق التعامل علي السهم،وقد بلغ من كثافة تلك المعملات انها ادت الي تراجع سعر السهم بنسبة (٧.٥%)، مما يشير الي وجود تسرب للمعلومات المتعلقة بايقاف التعامل علي السهم قبل حدوث الايقاف ، وان هذا التسرب تم لفئة من المتعاملين وليس لجميع المتعاملين مما يمثل اخلالاً بشفافية وتوقيت الافصاح.

ترتب علي الممارسات السابقة عدد من الاثار المالية وغير المالية التي واجهتها شركة موبايلي، والتي سيتم تناولها في النقطة السابقة. (الخليج الجديد، ٢٠١٥).

ثالثاً- التوابع المالية وغير المالية للأزمة

ترتب علي الازمة التي عانت منها شركة موبايلي عدداً من التوابع المالية وغير المالية، ويمكن تلخيص تلك التوابع في النقاط التالية:

(الجزيرة ٢٠١٥/١٠/٣١)، (الوطن أون لاين، ٢٠١٤/١١/١٣)، (معيار الإيرادات السعودي، ١٩٩٨م).

١- قيام هيئة السوق المالية السعودية بتكليف فريق متخصص بفحص القوائم المالية لشركة موبايلي. يضم الفريق اعضاء من هيئة السوق المالية السعودية وخبراء ماليون وقانونيون، وقد منح قرار تشكيل الفريق كل الصلاحيات لاعضائه لفحص القوائم المالية للشركة وما قد يتطلبه ذلك من فحص اية دفاتر و/او وثائق يري الفريق ضرورة فحصها للقيام

بمهمته، وكذلك استدعاء من يري استدعائه من مسئولي الشركة السابقين او اللاحقين او شركة المراجعة التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للشركة والاستماع الي اقوالهم. وقد اتضح وجود مخالفة لشركة موبايلي لاحد شروط قرض لصالح احد دائنيها، والمتعلق بنسبة الالتزامات الي الايرادات قبل الضرائب والفائدة والاستهلاكات، وان قيمة المخالفة تبلغ (١٠) مليار ريال. وقد ترتب علي هذه المخالفة ان ارتفعت الالتزامات المتداولة للشركة الي (١٥.٣) مليار ريال عن عام (٢٠١٤) منها حوالي (٢٥%) لمؤسسات مالية ومصارف عالمية، كما وأن دائني الشركة رفضوا اعطاء الشركة مهله لتاجيل سداد ديونها. كما توصل فريق الفحص آلي ضرورة تطبيق شركة موبايلي لمعايير المحاسبة الدولية وذلك بدلاً من تطبيق المعايير السعودية التي لا توفر إرشادات محددة لمعالجة بعض العمليات، حيث ترتب علي عدم وضوح وتحديد المعايير السعودية فيما يتعلق ببعض حالات تحقق الايرادات (حالة اتفاقية شركة "عذيب" وحالة البرنامج الترويجي "ولاء العملاء")، حيث ترتب علي عدم وضوح المعايير السعودية في تلك الحالات – وفقاً لوجهة نظر الفريق – توفير غطاء للشركة للتلاعب قي توقيت الاعتراف بالايرادات، اي ان اتباع المعايير الدولية كان سيعوق من امكانية تلاعب الشركة في الارباح من خلال التلاعب في توقيت الاعتراف بالايرادات.

كرد فعل لما توصل اليه فريق الفحص، اصدرت ادارة شركة موبايلي بياناً – بناءاً علي تقرير لجنة المراجعة بالشركة التي كلفتها ادارة الشركة بتقصي اسباب ازمة الشركة – تناول عدد من النقاط التي حاولت الشركة من خلالها طمانة المستثمرين، وقد تناول البيان – من خلال مقارنة بعض المؤشرات المالية لعامي (٢٠١٣) و (٢٠١٤) – النقاط التالية:

أ– وفاء الشركة بكافة التزاماتها المرتبطة بعام (٢٠١٤)، وذلك بعد الحصول علي تسهيلات مالية، كما وان المخالفة المنسوبة الي الشركة والمتعلقة بنسبة الالتزامات الي الايرادات قبل الضرائب والفائدة والاستهلاكات قد حدثت نتيجة لتعديلات الارباح والايرادات التي تمت علي علي القوائم المالية للشركة، مما جعل ارباح الشركة تنخفض عن الحد المطلوب للوفاء بالنسبة بمبلغ (٢.٦٧) مليار ريال. كما اوضح البيان ان الشركة قادرة علي الوفاء بأقساط إلتزاماتها التي تمتد حتي عام (٢٠٢٤).

ب- ارتفاع اصول الشركة بنسبة (٢.٣%) نتيجة للتوسعات في الشبكة مع نقص في الذمم المدينة نتيجة لتحسن مجهودات التحصيل التي تبذلها ادارات الشركة ذات الصلة.كما ارتفعت الذمم الدائنة بنسبة (٢٠.٧%) بسبب تمويل التوسعات من خلال قروض واوراق دفع طويلة الاجل.

جـ- انخفاض حقوق الملكية بنسبة (١٦.٤%) نتيجة لتوزيعات الارباح والخسائر المحققة خلال عام (٢٠١٤).

د- ان ما مرت به الشركة خلال الربعين الثالث والرابع من عام (٢٠١٤) هي امور استثنائية غير اعتيادية لا يمكن اتخاذها اساساً لتقييم الشركة بناءا عليها. حيث تملك الشركة عديد من مقومات النجاح مثل التدفقات النقدية التشغيلية المستقرة والمرتفعة، وقاعدة العملاء العريضة والبنية التحتية المتطورة، وشبكة الاتصالات واسعة التغطية. كما ان المجلس لم يتبين له ان الظروف الاستثنائية السابق الاشارة اليها قد تتكرر في الاعوام التالية.

هـ- اخيراً اشار البيان – إمعاناً في طمانة المساهمين – الي تعهد مؤسسة الامارات للاتصالات "اتصالات" دعم شركتها الشقيقة موبايلي، وانها (اي مؤسسة الامارات للاتصالات) لديها ثقة كاملة في تغلب شركة موبايلي علي ازمتها الطارئة والعودة سريعاً الي النمو، وستقوم المؤسسة بدعم شركة موبايلي فيما ستتخذه من اجراءات لمراصلة النجاح والنمو المعتاد منها.

٢- ترتب علي تلك الازمة المالية (العربية ٢٠١٥) التي اثرت جوهرياً علي ثاني اكبر شركة في سوق الاتصالات السعودية حدوث تقلبات حادة في سعر سهم الشركة، مما ادى بالطبع الي ايقاف التداول علي سهم الشركة، ويوضح الجدول التالي تقلبات سعر سهم الشركة بصورة زمنية مع توضيح للاحداث التي صاحبت كل تقلب من التقلبات:

جدول ١: تقلبات سعر سهم شركة موبايلي بصورة زمنية مع توضيح للاحداث التي صاحبت كل تقلب من التقلبات

التاريخ	الحدث وتاثيره	الاثر علي سعر السهم
٢٠١٤/٣/٢١	توقيع شركة موبايلي اتفاقية مع شركة عذيب للاتصالات تحصل بمقتضاها شركة عذيب علي حق استخدام خمسين الف نقطة ارسال من نقاط ارسال شركة موبايلي ، وذلك بالمشاركة مع شركة موبايلي.	ارتفاع سعر السهم بنسبة ٨%.

٢٠١٤/٥/٢٩	اعلان شركة عذيب للاتصالات الغاء الاتفاقية مع شركة موبايلي والتي كانت ستشترك شركة عذيب مع شركة موبايلي في استخدام خمسين الف نقطة ارسال من نقاط ارسال شركة موبايلي.	انخفاض سعر السهم بنسبة ١١%.
٢٠١٤/٦/١	اعلان شركة موبايلي ان الاثر المالي لإلغاء الإتفاقية مع شركة عذيب يبلغ ٣٣٣.٧ مليون ريال وسيتم خصمها من نتائج الربع الثاني.	لا تاثير.
٢٠١٤/٦/٢١	اعلان شركة موبايلي النتائج المالية للربع الثاني لعام ٢٠١٤، والذي اوضح استمرار نمو ارباح شركة موبايلي، وذلك في حالة تجاهل اثر الغاء الاتفاقية مع شركة عذيب.	ارتفاع سعر السهم بنسبة ٦%.
٢٠١٤/١٠/٣٠	عدم تمكن شركة موبايلي من نشر قوائمها المالية وذلك لوجود تعديلات هامة في القوائم المالية لم تتمكن الشركة من اجرائها في تاريخ نشر القوائم.	إنخفاض سعر السهم بنسبة ٣١%.
٢٠١٤/١١/٣	قيام الشركة باعلان القوائم المالية للربع الثالث، والتي اظهرت تراجع ارباح الشركة نتيجة لتعديل قوائمها المالية.	لا تاثير.
٢٠١٤/١٢/٢	مطالبة شركة موبايلي لشركة زين بمبلغ ٢.٢ مليار ريال، مع قيام شرمة موبايلي يتكوين مخصصات بقيمة ١.١ مليار ريال.	إنخفاض سعر السهم بنسبة ٣٢%.
٢٠١٥/١/٢١	اعلان الشركة القوائم المالية للربع الرابع من عام ٢٠١٤، وقد افصحت تلك القوائم عن خسائر (٢.٢) مليار ريال، وذلك نتيجة لتعديلات في كل من استهلاك الاصول ومصروفات الدعاية والاعلان.	إنخفاض سعر السهم بنسبة ٣٢%.
٢٠١٥/٣/٥	أصدرت شركة موبايلي بياناً الي المساهمين بغرض طمأنتهم علي قدرتها علي الوفاء بكافة التزاماتها عن عام ٢٠١٥، وبعدم وجود اية ظروف يُحتمل ان تؤدي الي تعديل القوائم المالية كما حدث في عام ٢٠١٤.	ارتفاع سعر السهم بنسبة ٢٧%.
٢٠١٥/٣/٨	اعلان شركة موبايلي – من خلال رئيس مجلس ادارتها – عزمها تكوين مخصص بقيمة مليار ريال لمقابلة الالتزامات المحتملة في حال خسارة قضيتها مع شركة زين.	إنخفاض سعر السهم بنسبة ٢٥%
٢٠١٥/٤/٢١	اعلنت الشركة قوائمها المالية عن الربع الاول من عام ٢٠١٥، والتي افصحت عن خسائر بمبلغ (١٩٩) مليون ريال نتيجة لتسجيل مصروفات استهلاك اصول ثابتة اضافية بقيمة (٢٥٠) مليون ريال.	إنخفاض سعر السهم بنسبة ١٨%.
٢٠١٥/٦/٨	اصدرت هيئة السوق المالية السعودية قراراً بتعليق السهم عن التداول بعد ان تسلمت الهيئة التقرير الاولي لفريق العمل ، والذي اوضح	السهم موقوف عن التداول.

	التعديلات المطلوب اجرائها علي القوائم المالية للشركة.	
٢٠١٥/٦/٢٧	اعلنت شركة موبايلي عن توقعها زيادة خسائر عام ٢٠١٤بسبب التعديلات التي اقترحها فريق الفحص بأثر رجعي علي القوائم المالية للشركة عن عام ٢٠١٤ . وتتعلق تلك التعديلات بالمعالجة المحاسبية لبعض العقود مع عدد من موزعي الشركة، وتعديلات اخري مرتبطة باستهلاك الاصول.	السهم موقوف عن التداول.
٢٠١٥/٢/٦/٣٠	اعلنت الشركة قوائمها المالية المعدلة وقد افصحت تلك القوائم في الربع الاول من عام ٢٠١٥عن خسائر تبلغ (٤٥) مليون ريال، وذلك خلافاً لتوقعاتها بتحقيق ارباح،ويرجع ذلك الي التعديلات التي التي اوصت لجنة التحقيق بإجرائها علي القوائم المالية.	السهم موقوف عن التداول.
٢٠١٥/٨/٢	اعلنت الشركة قوائمها المالية عن الربع الثاني لعام٢٠١٥ ، والتي اظهرت خسائر بمبلغ (٨٠٠) مليون ريال، وذلك بسبب تكوين مخصص لمقابلة الالتزامات المحتملة في حال خسارة قضيتها مع شركة زين، بالاضافة الي ارتفاع المصروفات الادارية بمبلغ (٢٠٠) مليون ريال.	السهم موقوف عن التداول.

يتضح من الجدول السابق وجود تقلبات حادة في فترات قصيرة جدا قد تصل الي يومين في سعر سهم شركة موبايلي، ولعل ذلك هو ما اعطي مبرراً قوياً لهيئة السوق المالية السعودية لايقاف التداول علي السهم عدة مرات، وقد وصلت فترة الايقاف في بعض الاحيان الي اكثر من شهر. من ناحية اخري فقد تم توجيه اتهام مبدئي الي ادارة الشركة بالمسئولية عن تلك التقلبات الناتجة عن عدد من صور الغش والتحريفات المكتشفة بالقوائم المالية والتي تمت – بلا شك – بعلم الادارة ورغبتها. ونتيجة لهذا الاتهام فقد كان من الطبيعي ابعاد القيادات الادارية التي كانت تتولي مقاليد الامور وقت اكتشاف الغش عن ادارة امور الشركة، ولذلك فقد قرر مجلس ادارة شركة موبايلي ايقاف العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المهندس خالد عمر الكاف وتفويض نائبه ميركان اوكاندان بتسيير اعمال الشركة، وذلك اعتباراً من ٢٠١٤/١١/٢١ ولحين انتهاء فريق الفحص من عمله ورفع تقريره الي مجلس الادارة، وقد حظيت تلك الخطوة بتاييد المساهم الرئيسي الاول والثاني في شركة موبايلي (مجموعة اتصالات الامارات التي تمتلك حوالي ٢٧.٥% من اسهم شركة موبايلي، وكذلك شركة الاتصالات السعودية التي تمتلك حوالي ١١.% من اسهم شركة موبايلي).

٣- حدوث تعديلات في الارباح المعلنه لشركة موبايلي علي النحو التالي:

أ- تعديلات في الفترات السابقة لعام ٢٠١٣: ترتب علي تلك التعديلات تخفيض رصيد الارباح المبقاة بمبلغ (٨٦٣) مليون ريال لكي تصبح ١٠٨٦٣ بدلا من ١١٧٢٦ مليون ريال وقد تم هذا التعديل سبب اغفال احتساب الشركة لاهلاكات اصول رغم البدء في استخدامها.

ب- تعديلات تتعلق بعام ٢٠١٣

١- تعديلات في الربع الاول لعام ٢٠١٣: ترتب علي تلك التعديلات تخفيض الارباح التي سبق الاعلان عنها بمبلغ (٧٠) مليون ريال لكي تصبح ١٢٧٠ بدلا من ١٣٤٠ مليون ريال.

٢- تعديلات في الربع الثاني لعام ٢٠١٣: ترتب علي تلك التعديلات تخفيض الارباح التي سبق الاعلان عنها بمبلغ (٧٦) مليون ريال لكي تصبح ١١٩٧ بدلا من ١٢٧٣ مليون ريال.

٣- تعديلات في الربع الثالث لعام ٢٠١٣: ترتب علي تلك التعديلات تخفيض الارباح التي سبق الاعلان عنها بمبلغ (١٨٧) مليون ريال لكي تصبح ١٤٤٥ بدلا من ١٦٣٢ مليون ريال.

٤- تعديلات في الربع الرابع لعام ٢٠١٣: ترتب علي تلك التعديلات تخفيض الارباح التي سبق الاعلان عنها بمبلغ (٩١٢) مليون ريال لكي تصبح ٨٧٠ بدلا من ١٦٩٢ مليون ريال.

وعلي مستوي سنه ٢٠١٣ فقد بلغت الارباح المعلن عنها ٦٦٧٧ مليون ريال ثم عُدلت تعديل اول الي ٥٩٣٧ مليون ريال ثم عُدلت تعديل ثان الي ٤٦٩٢ مليون ريال ، بحيث يبلغ الاثر الاجمالي للتعديلات علي ارباح عام ٢٠١٣ مبلغ ١٢٤٥ مليون ريال ، وذلك بنسبة ٢٦% تقريبا من الارباح بالتعديل الثاني.

جـ- تعديلات تتعلق بعام ٢٠١٤

١- تعديلات في الربع الاول لعام ٢٠١٤: كانت النتائج المنشورة عن ذلك الربع تشير الي أرباح ١٤٠٠ مليون ريال ، ثم تم تعديل تلك النتائج بواسطة لجنة المراجعة لتصبح ارباح

بمبلغ ١٦١٢ مليون ريال ثم تم تعديل تلك النتائج تعديل ثاني لتصبح ٣١١ مليون ريال. اي تم تخفيض الارباح بمقدار ١٣٠١ مليون ريال.

٢- **تعديلات في الربع الثاني لعام ٢٠١٤:** كانت النتائج المنشورة عن ذلك الربع تشير الي أرباح ١٣١٢ مليون ريال، ثم تم تعديل تلك النتائج بواسطة لجنة المراجعة لتصبح ارباح بمبلغ ٤١٢ مليون ريال ثم تم تعديل تلك النتائج تعديل ثاني لتصبح ٩٢ مليون ريال. اي تم تخفيض الارباح بمقدار ٣٢٠ مليون ريال.

٣- **تعديلات في الربع الثالث لعام ٢٠١٤:** كانت النتائج المنشورة عن ذلك الربع تشير الي أرباح ٤٧٢ مليون ريال، ثم تم تعديل تلك النتائج بواسطة لجنة المراجعة لتصبح ارباح بمبلغ ١٢٩ مليون ريال. اي تم تخفيض الارباح بمقدار ٣٢٠ مليون ريال.

٤- **تعديلات في الربع الرابع لعام ٢٠١٤:** كانت النتائج المنشورة عن ذلك الربع تشير الي خسائر ٣٤١٠ مليون ريال، ثم تم تعديل تلك النتائج بواسطة لجنة المراجعة لتصبح خسائر بمبلغ ٢١٠٨ مليون ريال. اي تم تخفيض الخسائر بمقدار ١٣٠٢ مليون ريال.

وعلي مستوي سنه ٢٠١٤ فقد بلغت الخسائر المعلن عنها ٩١٣ مليون ريال ثم عُدلت الي خسائر ١٥٧٦ مليون ريال بحيث يبلغ الاثر الاجمالي للتعديلات علي خسائر عام ٢٠١٤ مبلغ ٦٦٣ مليون ريال، وذلك بنسبة ٧٢% تقريبا من الخسائر المعدلة.

يتضح مما سبق وجود تعديلات جوهرية في نتائج عامي ٢٠١٣و٢٠١٤ مما يشير الي فداحة الاخطاء التي اكتشفتها لجنة المراجعة بالشركة وكذلك الاخطاء التي اكتشفتها لجان المراجعة التي شكلتها هيئة السوق المالية السعودية ، ولا شك ان ذلك يشير الي ضرورة تحليل لمسببات ما حدث في ضوء نماذج الغش بالقوائم المالية وهذا سيكون محور النقطة التالية.

رابعاً: تحليل مسببات الازمة في ضوء نماذج تفسير الغش بالقوائم المالية

تناول الباحث في النقاط السابقة مظاهر الازمة التي تعرضت لها شركة موبايلي وردود افعال السوق لتلك الازمة وما ترتب علي تلك الازمة من تعديلات في القوائم المالية ، مما ادي الي اعادة اصدار بعض القوائم المالية الخاصة بعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وما ترتب علي ذلك من انهيار سعر سهم الشركة. ولا شك وان ما حدث يتشابه – الي حد ما – مع ازمة شركة انرون، علي نحو يجعل تلك الازمة "انرون الشرق الاوسط".

يتطلب تحليل مسببات ازمة موبايلي القاء الضوء علي مفهوم الغش والنظريات التي تناولت هذا المفهوم والعوامل التي تتداخل كمسببات عامة للغش، وكذلك العوامل التي تختص بها بعض الدول التي قطعت شوطاً علي طريق التنمية. يترتب علي ما سبق ان تحليل مسببات الازمة يتطلب تناول النقاط التالية:

١– تعريف الاخلاقيات والغش.

٢– النماذج المختلفة لتفسير الغش.

٣– محفزات العوامل المسببة للغش في الدول النامية.

٤– المقابلة بين مسببات أزمة شركة موبايلي مع عناصر ومحفزات الغش.

وسوف يتناول الباحث تلك النقاط علي النحو الوارد في الصفحات التالية.

١– تعريف الاخلاقيات والغش

يمكن تعريف **الاخلاقيات**– وفقاً للدراسات اليونانية القديمة– علي انها مجموعة من القواعد المُنظمة للسلوك الاخلاقي في المجتمع، كما انه يمكن ملاحظة اخلاقيات مجتمع ما من خلال ملاحظة العادات المتغلغلة في ذلك المجتمع. كما عرف قاموس " اكسفورد " الاخلاقيات انها مجموعة من المباديء التي تحكم سلوك الفرد في مختلف ما يقوم به من تصرفات.يتضح مما سبق ان الاخلاقيات تشير الي لُحمة من المعايير التي تحدد الصواب والخطأ، والتي يتحدد علي اساسها ما يتعين علي الشخص القيام به في شكل حقوق، التزامات نحو، منافع للمجتمع وذلك في ضوء عدالتها وما تحققه من قيم . ولاشك وان التعريف السابق للاخلاقيات يقود الي وضع هيكل للاخلاقيات الشخصية يتكون من مجموعة من المبادىء التي ارتضي بها الشخص لكي تحكم تصرفاته الحياتية، وتتمثل هذه المبادىء في الامانة والنزاهة والموثوقية والعدالة والشفافية والشجاعة والاعتدال وضبط النفس والوضوح. وبالاضافة الي تلك المباديء توجد مجموعة من القيم الاخلاقية والتي تؤسس وتحافظ علي المعايير التي يرتكن اليها الشخص للتفرقة بين ما يجب فعله وما لا يجب فعله. وفيما يتعلق بالغش فانه مصطلح يشير الي فعل خاطيء متعمد ذو طبيعة اجرامية وذلك لتحقيق نفع شخصي او مالي، او قيام شخص باعمال احتيالية لتحقيق مكاسب غير مشروعة او الحصول علي مزايا غير مُستحقة او اغتصاب حقوق الاخرين، وذلك من خلال العرض الخاطيء بصورة متعمدة لمعلومات، او اخفاء معلومات عن طرف معين للتاثير في

قراراته علي نحو يحقق مصالح الطرف الذي قام باخفاء تلك المعلومات. ويتصف مرتكب الغش بعدة صفات شخصية اشارت لها عدد من الدراسات، وتتمثل اهم تلك الصفات في الغرور والانانية والذكاء والخبرة والثقة بالنفس والدراية بكيفية تجاوز الاجراءات الرقابية المرتبطة بموضوع الغش، وبعدم وجود قيم اخلاقية تحكم تصرفاته، وانه لا يري خطأ في القيام بسلوك يتنافي مع قيم المجتمع.

يتضح مما سبق أن الغش يمثل خروج عن الإطار الأخلاقي المفترض، وذلك لما له من طبيعة إجرامية ترمي إلى حصول الشخص على مزايا غير مستحقة مما قد يترتب عليه إلحاق ضرر بالغير، مما ينفي وجود إطار أخلاقي يحكم تصرفات مرتكب الغش، فهو شخص مهتم بذاته (أناني) يهدف إلى تعظيم مصالحه على حساب مصالح الغير.

٢– النماذج المختلفة لتفسير الغش

تعددت الدراسات التي قدمت نظريات لتفسير الغش مثل:
(Yousof et al., 2015)، (Sorunke, 2014) ، (Abdullahi & Mansor, 2015).
وقد تمثلت تلك النظريات في ثلاثة. وسيتم تناول كل منها على النحو الوارد:

أ– نموذج مثلث الغش

قدم ذلك النموذج تفسيراً للغش يرتكن إلى ثلاثة عوامل، وتتمثل تلك العوامل في الآتي:

١– **الضغوط:** والتي تمثل دوافع ارتكاب الغش وعادة ما تتمثل في وجود احتياج (عوز) مالي لدى مرتكب الغش لا يمكن تدبيره.

٢– **الفرصة:** وتمثل إمكانية تحقيق الشخص لمكاسب غير مشروعة من خلال الاستيلاء على موارد ليس له حق فيها.

٣– **التبرير الشخصي:** ويشير إلى إقناع الشخص لنفسه بإرتكاب ما يزمع ارتكابه من غش (تبرير) (Dorminey et al., 2010, 2012)

وقد قارنت دراسة (Albrecht et al., 2004) العوامل المسببة للغش بالعوامل المسببة للحريق. حيث تتمثل تلك العوامل في (١) الأوكسجين، (٢) الوقود، (٣) الحرارة. وأن الحريق لن يحدث إلا بتضافر العناصر الثلاثة، كما وأن حدة وشدة الحريق تتوقف على قوة كل عنصر، وكذلك حدة الغش التي تتوقف على قوة كل عنصر.

ب- نموذج مربع الغش The Fraud Diamond Theory

قدمت دراسات (Wolfe and Hermonson, 2004) و (Kassem and Hilgson, 2012) و (Gbegi and Adebisi, 2013) تعديلاً على نموذج مثلث الغش، وقد أضاف ذلك التعديل متغيراً إلى مثلث الغش وهو "الإمكانات" Capability. حيث أوضحت الدراسات أن عديد من حالات الغش لم تكن لتحدث إذا لم يتوافر الشخص المناسب لارتكاب الغش والذي يمتلك الإمكانات الملائمة أي أن المرتكب المحتمل للغش يجب أن يمتلك المهارات والإمكانات اللازمة لارتكاب الغش. وقد أكدت ذلك دراسة (Abdullahi and Mansour, 2015) أن توافر الفرصة يفتح الباب أمام إرتكاب الغش وأن الدوافع (الضغوط) والتبرير يقودان الشخص لعبور الباب أما إمكانات الشخص فهي التي تمكن من التعرف على الفرصة المتاحة خلف الباب المفتوح ومن تحديد الطريقة الملائمة للاستفادة وتحقيق النفع من تلك الفرص. وقد أشارت تلك الدراسات إلى أركان ارتكاب الغش، والتي تمثلت في الآتي:

١- شخص ذو سلطة ويمثل مصدر القوة داخل التنظيم لارتكاب الغش.

٢- قدرة الشخص على إستغلال نقاط ضعف النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية.

٣- توافر الثقة لدى مرتكب الغش أنه لن يتم إكتشاف ما قام به من أفعال تنطوي على الغش، وفي حالة إكتشافها فإنه سيتجاوزها بسهولة.

٤- توافر إمكانية لدى مرتكب الغش لمقاومة الضغوط التي قد يقع تحت طائلتها نتيجة لارتكاب الغش (مثل الضغوط النفسية المتمثلة في تأنيب الضمير مثلاً والضغوط المادية مثل الخوف من فقد ما حصل عليه من منافع ناتجة عن الغش).

ج- نموذج مخمس الغش Fraud Pentagon Model

يعتبر نموذج مخمس الغش إمتداداً لكل من نموذج مثلث الغش ومربع الغش، وقد قدمت دراسة (Marks,2011) هذا النموذج في سياق اقتراح الدراسة لوسائل مكافحة الفساد والغش وتدعيم الأخلاقيات. أضافت الدراسة متغيرين لمثلث الغش وهما:

ج-١ التكبر والغرور Arrogance

يشير هذا المتغير إلى نزعة في الشخص تجعله يتصور أنه أفضل من الآخرين وفي مكانة أعلى منهم، ولذلك فإن أية إجراءات رقابية يتضمنها هيكل الرقابة الداخلية لن يتم تطبيقها

عليه. وقد قدمت الدراسة عدة مؤشرات لقياس نزعة التكبر والغلرور مثل أن من لديه تلك النزعة هو شخص محب للشهرة، قادر على الالتفاف حول القواعد دون أن يتم اكتشافه، وأنه يمارس سلطاته بصورة قاسية على من هم أدنى منه، وأنه نمط إدارته مستبد، وأنه باستمرار لديه شعور بالخوف من فقد منصبه.

ج-٢ الإمكانات والكفاءة Coropetense

أشار إلى هذا المتغير نموذج مربع الغش تحت مصطلح Capability، إلا أن تفسير هذا المتغير كان بنفس المعنى في ظل نموذجي مربع ومخمس الغش، حيث يشير بصفة عامة إلى قدرة الشخص على تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية وإدارة المواقف بما يحقق مصالحه.

توصلت الدراسة من خلال إتباع أسلوب المقابلات الشخصية إلى تأكيد أهمية تأثير العوامل التي تضمنتها نماذج الغش المختلفة (مثل ومربع ومخمس الغش) مثل الدوافع، الضغوط، الفرص، التبرير، الإمكانات ... إلخ.

بالإضافة إلى ذلك فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من العوامل الفرعية التي قد يكون لها دور هام في تحفيز المسببات الأساسية للغش (وبصفة خاصة في الدول النامية) والسابق الإشارة إليها. وسوف يتم تناول تلك العوامل في النقطة التالية.

٣- محفزات العوامل المسببة للغش في الدول النامية

يهدف الباحث في هذه النقطة إلى إلقاء الضوء على بعض العوامل المحفزة لمسببات الغش بصفة عامة، والتي لها خصوصية في الدول الأقل تقدماً، والتي أشارت لها دراسة (Marks, 2011) حيث قامت الدراسة باستكشاف تلك المحفزات بالتطبيق على ماليزيا، وقد توصلت الدراسة أن أهم تلك المحفزات: الجشع والجهل والإصرار على ارتكاب الغش. حيث يعتبر الجشع محفزاً لدور الضغوط المالية الشخصية التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الغش. كما يعتبر الجهل محفزاً لدور الغرور، حيث يخلق إعتقاداً لدى مرتكبي الغش أنهم على دراية كاملة بكل المتغيرات الموقفية المرتبطة بموضوع الغش، مما يجعله يرفض الاقتناع بأية معلومات عن تلك المتغيرات تتعارض مع معتقداته، وذلك لاعتقاده – بسبب جهله – بصحة معلوماته. وينطوي الجهل على الإفتقار إلى المعرفة الحقيقية، مما يجعل من يتصف بالجهل لا ينتبه إلى المعلومات التي تتعارض مع معتقداته وأن تنبه لها فإنه لا يدركها وإن أدركها فإنه لا يحتفظ بها في ذاكرته (النسيان). لذلك فإن الجهل من العوامل التي تحفز بصورة

سلبية دور الإمكانات التي قد تؤدي إلى الغش في القوائم المالية. حيث يعتقد مرتكبي الغش أن بإمكانهم ارتكاب الغش في القوائم المالية دون أن يتم اكتشافه، وذلك لثقتهم غير المبررة– نتيجة لجهلهم– أن المندوبين التنفيذيين لن يقوموا بإجراء اختبارات شاملة لكل عناصر القوائم المالية.

أخيراً يمكن تعريف **الإصرار** (كمحفز للتبرير) على أنه نزعة إيجابية تتضمن توجه نحو تحقيق الأهداف الصعبة بصرف النظر عن العقبات التي تعترض تحقيق تلك الأهداف (Kirby et al, 2014) وأن هذه النزعة تدعم إصرار الشخص على إرتكاب غش في القوائم المالية حتى ولو كانت العوامل الأساسية المرتبطة بالغش (مثل الدوافع، الضغوط، الفرص، التبرير، الغرور) تحت السيطرة أو في حدها الأدنى.

يتضح مما سبق أن الجشع والجهل والإصرار تمثل محفزات قوية للعوامل المسببة للغش في القوائم المالية. ورغماً من ذلك فإن الغش في القوائم المالية لن يقع إذا لم تتوافر الفرصة. ويؤكد ذلك ما أوضحته دراسة (Wells, 2001) من أن الغش لا يحدث بمعزل عن المسببات والمحفزات المرتبطة بها. حيث أوضحت الدراسة أن جميع الجرائم – بما فيها الغش في القوائم المالية – تمثل نتاج تضافر بين الدافع والفرصة، أي أن الجشع والإصرار يمثلان دوافع لمرتكبي الغش، بينما يساهم الجهل في خلق الفرصة لارتكاب الغش. كما يمكن أن تتولد الفرصة أيضاً من ضعف هيكل الرقابة الداخلية (المتمثل في عدم القيام بالاختيارات الملائمة). أي أنه يمكن القول أن الغش يستلزم:

- تضافر عناصر مثلث الغش (الضغوط والفرصة والتبرير).
- العلاقة بين كل من الجهل والجشع والإصرار من ناحية والتبرير والضغوط من ناحية أخرى في ظل وجود الفرصة، وذلك كما هو موضح بالشكل التالي:

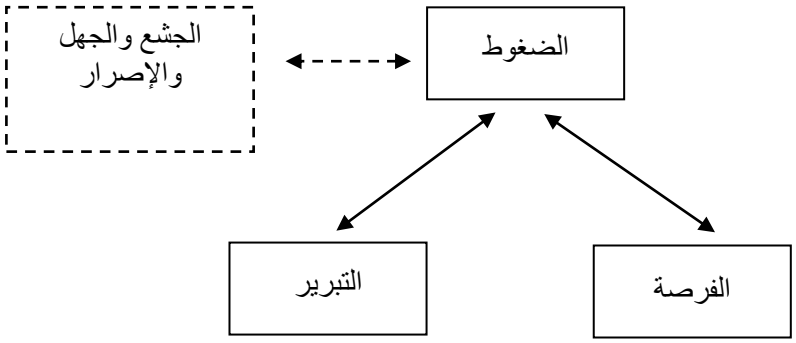

ومن خلال أسلوب المقابلات الشخصية مع مديري عينة من الشركات المسجلة في البورصة بماليزيا توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط طردي بين الغش في القوائم المالية للشركات المسجلة في البورصة بماليزيا وعدد من العوامل التي تمثل عناصر نماذج الغش ومحفزات لتلك العناصر وقد تمثلت أهم تلك العوامل في :

- الدوافع المالية للمديرين والرامية إلى تحقيق مستوى أداء معين (مقابلة توقعات المحللين الماليين) (الدوافع).
- وجود ضغوط مالية على مديري الشركات المسجلة في البورصة (الضغوط).
- إنخفاض نسبة الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة (الفرصة).
- إرتفاع معدل دوران مديري إدارة المراجعة الداخلية (الفرصة).
- إرتفاع معدل (عدد مرات) التعديلات في القوائم المالية (الفرصة).
- إرتفاع معدل (عدد مرات) التعديلات في السياسات المحاسبية وانتظام تلك التعديلات (التبرير).
- وجود سياسات غير مفصح عنها (إخفاء سياسات محاسبية) في معالجة الديون المشكوك في تحصيلها (الإمكانات).
- تقييد حق الدخول والاطلاع على القوائم المالية (الإمكانات).
- جمع المسئول بين منصبي الإدارة التنفيذية وعضوية مجلس الإدارة (التكبر والغرور).
- جمع المسئول بين منصبي الإدارة التنفيذية وأي منصب سياسي هام (التكبر والغرور).
- أن تكون مكافأة المديرين التنفيذيين مرتبطة بأداء الشركة في البورصة (الجشع).
- عدم تقديم مقررات أو دورات كافية ترتبط بالحوكمة للمديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين (الجهل).
- ارتفاع شهرة المدير في محافل الأعمال (التكبر والغرور).

أوضحت نتائج الدراسة السابقة أن عناصر نماذج الغش المختلفة (مثلث ومربع ومخمس الغش) والعوامل المحفزة لها ومن أهمها الجشع والجهل اللذان أثبتت نتائج الدراسة أنهما من أهم العوامل المحفزة لمسببات الغش في ماليزيا كدولة أقل تقدماً، كما أوضحت الدراسة أن تلك النتائج تنطبق على الدول التي تشبه ماليزيا من حيث درجة التقدم الاقتصادي. وحتى يتم التحقق من ذلك على مستوى أزمة شركة موبايلي، سيقوم الباحث في النقطة التالية

بمناقشة العلاقة بين مسببات أزمة شركة موبايلي مع عناصر نماذج الغش والمحفزات التي تم توضيحها.

٤ – المقابلة بين مسببات أزمة شركة موبايلي مع عناصر ومحفزات الغش:

يهدف الباحث في هذه النقطة إلى مناقشة إمكانية الإرتكان إلى عناصر نماذج الغش ومحفزاتها كأساس لتفسير أزمة شركة موبايلي. حيث قد تم اختبار قدرة تلك النماذج على تفسير الغش في القوائم المالية في دول أكثر تقدماً، ولاشك وأن نجاح تلك النماذج في تفسير مسببات أزمة موبايلي سيضفي على تلك النماذج صبغة العمومية – إلى حد كبير – في تفسير الغش والتحريفات في القوائم المالية في بيئات مختلفة.

لتحقيق الهدف من هذه النقطة، سيقوم الباحث باستعراض مظاهر أزمة شركة موبايلي السابق واستنتاج العوامل المسببة والمحفزات المساعدة والتي تناولتها نماذج الغش، وسيتم الاستعراض أولاً بصورة مختصرة في جدول ثم سيقوم الباحث بتفصيل بيانات الجدول.

جدول ١: المقابلة بين عوامل ومحفزات الغش من ناحية مع أوجه الغش المكتشفة في شركة موبايلي من ناحية أخرى

أوجه الغش المكتشفة في شركة موبايلي	العوامل والمحفزات المرتبطة بمظاهر الغش
١ – الغش المرتبط ببرنامج "ولاء العملاء"	– الفرصة – الضغوط – الجهل – الغرور
٢ – الغش المرتبط بإتفاقية شركة موبايلي مع شركة "عذيب" للاتصالات	– الفرصة – الضغوط – الجهل – الغرور
٣ – الغش المرتبط باتفاقية شركة موبايلي مع شركة "رنين" للاتصالات	– الفرصة – الجهل
٤ – إغفال احتساب استهلاك الأصول الثابتة	– الفرصة – الضغوط – الجهل – الإصرار
٥ – المبالغة في مستحقات أعضاء مجلس الإدارة	– الفرصة

	– الطمع
٦ – عدم شفافية الإفصاح	– الفرصة – الإمكانات

يمكن التعليق على الجدول السابق في النقاط التالية:

١– تم تخصيص العمود الأول لأوجه الغش المكتشفة في شركة موبايلي بينما استهدف العمود الثاني توضيح العوامل والمحفزات ذات الصلة بكل وجه على حده من أوجه الغش المكتشفة في شركة موبايلي.

٢– فيما يتعلق بأوجه الغش المرتبطة بكل من "برنامج ولاء العملاء"، و "إتفاقية شركة موبايلي مع شركة عذيب للاتصالات"، يرى الباحث أن من أهم العوامل التي أفرزت صروتي الغش السابقتين ما يلي:

أ– الفرصة: أي وجود مناخ مساعد على ارتكاب الغش نتيجة لتضافر عوامل أهمها ضعف هيكل الرقابة الداخلية، ضعف إمكانات القائمين عليها، وكذلك عدم فاعلية المراجعة الخارجية نتيجة لنجاح الشركة في استمالة المراجع الخارجي (من خلال إسناد أداء عدد من الخدمات الإستشارية إليه بأتعاب مبالغ فيها) لكي يتستر على ما ارتكبته من غش.

ب– الضغوط : تمثلت أهم الضغوط على شركة موبايلي في توقعات المحللين الماليين المرتبطة بالأرباح الفترية للشركة، والتي قدمت صورة عن توقعات لأرباح شركة موبايلي ومعدلات نمو الأرباح، وقد شكلت تلك التوقعات ضغط كبير على إدارة شركة موبايلي لكي تتمكن من الوصول بالأرباح إلى أرقام تقترب من توقعات المحللين، حتى ولو عن طريق ممارسات محاسبية خاطئة ترتب عليها الاعتراف بإيرادات لم تتحقق بعد.

ج– الغرور: حيث يرى الباحث أن مرتكبي صورتي الغش السابقتين كان لديهم اقتناع شديد أنهم في مكانة مرتفعة تجعل من السهل عليهم إختراق الإجراءات الرقابية، وقد كانوا محقين في إعتقادهم حيث أن صورتي الغش السابقتين لم يتم اكتشافهما إلا بعد فترة ليست بالقصيرة.

بالإضافة لما سبق، فإن هناك بعض المحفزات التي ساعدت في حالتي برنامج ولاء العملاء واتفاقية عذيب على زيادة تأثير الفرصة والضغوط كماً وكيفاً على مقدار التحريفات الناتجة عن الغش في القوائم المالية. حيث كان مرتكبي الغش متأكدين – إلى حد كبير – أنه لن يتم اكتشاف ما ارتكبوه من غش، وذلك لاعتقادهم أن الجهات المنوطة بالشركة لن تجري

اختبارات شاملة لكل عناصر القوائم المالية وقد تمثلت أهم تلك المحفزات في **الجهل**، حيث يرى الباحث أن جهل مرتكبي صورتي الغش السابقتين قد ساهم – إلى حد كبير – في ارتكاب الصورتين السابقتين للغش.

٣– فيما يتعلق بأوجه الغش المرتبطة باتفاقية شركة موبايلي مع شركة زين للاتصالات، يرى الباحث أن من أهم العوامل المسببة لأوجه الغش سابقة الذكر في تلك النقطة هي **الفرصة**، حيث تباينت جوهرياً تقديرات شركة موبايلي لإيراداتها غير المحصلة من شركة "زين للاتصالات" مع الأرقام الحقيقية على نحو يعكس مبالغة غير مبررة من جانب إدارة شركة "موبايلي" بسبب ضعف هيكل الرقابة الداخلية وعدم كفاءة وفاعلية أداء كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، مما أوجد فرصة سانحة للمبالغة في تقدير الإيرادات غير المحصلة، مما يترتب عليه تضخيم الإيرادات ومن ثم الأرباح.

يرى الباحث كذلك من ناحية أخرى أن من أهم المحفزات المساعدة على ارتكاب أوجه الغش سالفة الذكر هو **الجهل**، الذي يشير إلى إفتقار مرتكبي تلك الأوجه من الغش إلى المعرفة الكافية التي تمكنهم من تقدير الإيرادات غير المحصلة، بالإضافة إلى إعتقادهم بأن ذلك الغش لن يُكتشف، لاعتقادهم – غير المبرر – بأن الجهات المعنية بالشركة لن تجري اختبارات شاملة لكل عناصر القوائم المالية.

٤– فيما يتعلق بإغفال احتساب مصروف استهلاك لبعض الأصول الثابتة. يرى الباحث أن هذه الحالة من الغش حدثت كنتيجة لتوافر فرصة ارتكاب الغش (ضعف هيكل الرقابة الداخلية، عدم كفاءة أداء كل من المراجع الداخلي والخارجي)، كذلك إلى وجود **ضغوط** بتحقيق مستويات معينة من الأرباح.

من ناحية أخرى، فإنه من أهم المحفزات لحدوث هذه الحالة من الغش هو **الجهل** النابع من إفتقار المعرفة المحاسبية (التي توجب احتساب إهلاك للأصول الثابتة التي تشارك في أنشطة الوحدة الاقتصادية). كما يمكن القول بوجود إصرار على ارتكاب الغش رغم ارتكاب صور أخرى فادحة من الغش.

٥– فيما يتعلق بالمبالغة في احتساب مستحقات لأعضاء مجلس الإدارة. يرى الباحث أن هذه الصورة من صور الغش قد حدثت كنتيجة لتوافر الفرصة، والطمع، حيث تمثلت الفرصة في عدم وجود قواعد للحد الأقصى لمكافآت أعضاء مجالس الإدارة، مما أتاح

الفرصة لأن تبلغ المكافآت أرقام مرتفعة غير مسبوقة. من ناحية أخرى فقد ساهم – بلا شك – الطمع كأحد محفزات الغش وكأحد الخصائص البشرية في إنتاج هذه الصورة من الغش. حيث يسعى الإنسان دائماً إلى زيادة عوائده – ولو بدون مبرر – مع عدم زيادة مجهوده.

٦– فيما يتعلق بعدم شفافية الإفصاح، يرى الباحث أن هذه الصورة من صور الغش المكتشفة في شركة موبايلي قد حدثت نتيجة لتضافر الفرصة، والإمكانات. حيث تمثلت الفرصة في ضعف أداء المراجعة الداخلية والخارجية في التحقق من أن شفافية الإفصاح بالقوائم المالية تتوافق مع قواعد الإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية ذات الصلة، كما صاحب ذلك توافر الإمكانات اللازمة لدى مرتكب الغش التي جعلته يتمكن من إخفاء ما يريد من معلومات عن قراء ومستخدمي القوائم المالية، بل وأكثر من ذلك فقد استطاع مرتكب الغش – الأمر الذي يتطلب توافر إمكانات مرتفعة – أن يفصح بطريقة تمييزية، أي عدم إتاحة المعلومات لكل مساهمي الشركة في نفس التوقيت، الأمر الذي أفرز مناخاً ملائماً للتعامل على أسهم الشركة بناءاً على معلومات داخلية. وقد أكد ما سبق وجود معاملات كثيفة لبيع أسهم شركة موبايلي في الجلسات السابقة على تعليق التعامل على السهم، وذلك قبل أن يكون تعليق التعامل معروفاً للمساهمين.

يتضح من الاستعراض السابق أن صور الغش المكتشفة في شركة موبايلي قد حدثت نتيجة لتضافر عدد من العوامل والمحفزات اختلفت في حدتها من حالة لأخرى، وهذا ما سيتم التعرض إليه في نتائج البحث.

خامساً: خلاصة ونتائج وتوصيات البحث

خلاصة البحث

تناولت **النقطة الأولى** نبذة مختصرة عن شركة موبايلي، وذلك بهدف توضيح مفردات البيئة التنظيمية والقانونية لشركة موبايلي، ومدى مساهمة تلك البيئة – إن كان لها مساهمة – في المساعدة على إفراز أوجه الغش التي أدت إلى أزمة شركة موبايلي وقد اتضح وجود بعض مظاهر ساعدت على أزمة شركة موبايلي منها ما يرتبط بتعيين مراقب الحسابات ومنها ما يرتبط بالتفاوت بين تركيز الإدارة وتركيز الملكية.

تناولت **النقطة الثانية** الممارسات المحاسبية المرتبطة بأوجه الغش المكتشفة التي ساهمت في أزمة شركة موبايلي. استعرض الباحث في تلك النقطة أهم الممارسات المحاسبية التي أفرزت عدداً من أوجه الغش بشركة موبايلي. حيث اتضح أن بعضاً من تلك الممارسات يرتبط ببرامج واتفاقات خاصة ("برنامج ولاء العملاء"، "اتفاقية شركة موبايلي مع شركة اتحاد عذيب للاتصالات"، واتفاقية "شركة موبايلي مع شركة زين للاتصالات")، وأن أغلب مشاكل تلك الممارسات ترجع إلى التطبيق غير السليم كماً وكيفاً لمبدأ تحقق الإيراد. من ناحية أخرى، فقد نتجت بعضاً من صور الغش عن ضعف هيكل الرقابة الداخلية وعدم كفاءة أداء كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية (إغفال احتساب إستهلاك لبعض الأصول الثابتة، المبالغة في مستحقات أعضاء مجلس الإدارة، وعدم شفافية الإفصاح).

تناولت **النقطة الثالثة** التوابع المالية وغير المالية للأزمة، حيث قد ترتب على أزمة شركة موبايلي عدداً من الآثار التي ألقت بظلالها على البيئة الاقتصادية. تمثلت أهم الآثار في تكليف هيئة سوق المال السعودية لفريق متخصص بفحص القوائم المالية لشركة موبايلي عن عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥، إنهيار سعر سهم شركة موبايلي وإيقاف التعامل عليه لفترة، وتعديل الأرباح المعلنة لشركة موبايلي.

تناولت **النقطة الرابعة** تحليل مسببات الأزمة في ضوء نماذج الغش بالقوائم المالية. استعرض الباحث تعريف الأخلاقيات بصفة عامة والغش – كأحد الصور غير الأخلاقية – بصفة خاصة، وقد اتضح من تلك النقطة أن مرتكب الغش يتصف بعديد من الصفات منها ما يتعارض مع القيم الأخلاقية. انتقل الباحث إلى النماذج المختلفة لتفسير الغش والتي أشارت لها الكتابات المحاسبية (مثلث الغش، مربع الغش، ومخمس الغش)، كما تناول الباحث بعض الدراسات التي ألقت الضوء على المحفزات التي تضاعف من تأثير العوامل المسببة للغش وبخاصة في الدول النامية. وأخيراً قام الباحث بالمقابلة بين مسببات أزمة شركة موبايلي مع عناصر ومحفزات الغش التي أشارت إليها الدراسات التي تناولت نماذج تفسير الغش، وذلك للوقوف على فاعلية تلك النماذج في تفسير صور الغش المرتبطة بأزمة شركة موبايلي.

نتائج البحث

أسفرت دراسة أزمة شركة موبايلي على النحو السابق عن النتائج التالية:

١– وجود خلل في البيئة القانونية والتنظيمية لشركة موبايلي ساعد – إلى حد كبير – على حدوث أزمة شركة موبايلي، وقد تمثلت أهم مظاهر هذا الخلل فيما يلي:

أ– أن تعيين وعزل وتحديد أتعاب مراقب الحسابات يتم بمنأى عن لجنة المراجعة، مما قد يترتب عليه إفقاد مراقب الحسابات لاستقلاله وعدم قدرته على مقاومة ضغوط الإدارة الهادفة إلى تمرير الغش في القوائم المالية دون أن يعدل مراقب الحسابات رأيه. وقد ترتب على ذلك – كما تمت الإشارة إليه – عدم كفاءة دور المراجع الخارجي وتواطؤه مع الشركة في إخفاء صور الغش السابق الإشارة إليها مقابل قيام إدارة الشركة بإسناد عدد من الخدمات الإستشارية له.

ب– وجود تفاوت جوهري بين درجة تركيز الملكية ودرجة تركيز الإدارة، حيث تمتلك شركة اتصالات الإمارات حوالي (٢٥%) من أسهم شركة موبايلي في حين أن نسبة تمثيلها في مجلس الإدارة تصل إلى (٤٠%)، مما يعني وجود إنحياز – غير مبرر – في تشكيل المجلس لصالح أطراف معينة على حساب أطراف أخرى. ويترتب على ذلك التأثير سلباً على جودة قرارات المجلس ويساعد – ولو جزئياً – على المتاجرة بالملكية. ويؤكد ذلك ما حدث بناءاً على تقرير الفريق المتخصص المكلف من قبل هيئة السوق المالية السعودية بفحص القوائم المالية لشركة موبايلي عن عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥. حيث قد أظهر ذلك التقرير إخفاء لبعض الالتزامات بمبلغ (١٠) مليار ريال وأن أكثر من (٢٥%) منها لمؤسسات مالية عالمية وأن أجل سدادها قد حان، مع رفض تلك المؤسسات إعطاء شركة موبايلي مهلة للسداد، مما أوقع الشركة في مصاعب مالية لفترة ليست قصيرة.

٢– أنه يمكن تقسيم صور الغش المرتبطة بأزمة موبايلي إلى مجموعتين على النحو التالي:

أ– ترتبط **المجموعة الأولى** من صور الغش بتطبيق مبدأ تحقق الإيرادات في المحاسبة، والذي لم تطبقه إدارة الشركة بهدف تضخيم أرباحها لمقابلة توقعات المحللين الماليين بشأن أرباح الشركة. وقد تمت مخالفة هذا المبدأ في عدة مرات مثل برنامج ولاء العملاء، والإتفاقية مع شركة عذيب للاتصالات، والاتفاقية مع شركة زين للاتصالات. وقد ساعد شركة موبايلي على التلاعب في تطبيق مبدأ تحقق الإيرادات أن المعيار السعودي

لتحقيق الإيرادات لم يتطرق إلى حالات عديدة تنطبق على برنامج ولاء العملاء والاتفاقيات مع شركة عذيب وزين للاتصالات، إلا أن ذلك لا يمثل عذراً للشركة، حيث كان يجب عليها في تلك الحالة – كما تنص أغلب المعايير المحاسبية الوطنية – الإرتكان إلى المعايير الدولية للمحاسبة، والتي لا تجيز الاعتراف بالإيراد في الحالات التي اعترفت فيها شركة موبايلي بالإيرادات.

ب– ترتبط **المجموعة الثانية** من صور الغش المكتشفة في شركة موبايلي بضعف هيكل الرقابة الداخلية وسوء أداء مراقب الحسابات وجشع أعضاء مجلس الإدارة. حيث ترتب على كل من ضعف هيكل الرقابة الداخلية وسوء أداء مراقب الحسابات عدم احتساب مصروفات استهلاك لبعض ال أصول الثابتة، وعدم شفافية الإفصاح الذي ترتب عليه عدم إتاحة المعلومات في نفس التوقيت لجمهور المتعاملين على أسهم شركة موبايلي مما أدى إلى تحقيق فئة من المتعاملين لأرباح غير عادية (أو تجنب خسائر غير عادية) كما ترتب على جشع أعضاء مجلس الإدارة المبالغة غير المبررة في مستحقات أعضاء مجلس الإدارة.

٣– اتضح من تحليل مسببات أزمة شركة موبايلي في ضوء نماذج تفسير الغش بالقوائم المالية ما يلي:

أ– وجود ثلاثة نماذج رئيسية لتفسير الغش في القوائم المالية، حيث اقترح كل منها عدداً من العوامل المسببة للغش بالقوائم المالية تتمثل تلك النماذج في نموذج **مثلث الغش** الذي يُرجع الغش إلى ثلاثة عوامل هي (الضغوط، الفرصة، التبرير)، نموذج **مربع الغش** الذي أضاف إلى مثلث الغش عاملاً مسبباً للغش وهو الإمكانات، ونموذج **مخمس الغش** الذي أضاف إلى مربع الغش عامل الغرور.

ب– أن عدد من الدراسات المرتبطة بالغش في القوائم المالية والتي أُجريت في دول نامية أشارت إلى عدد من المحفزات للعوامل المسببة للغش التي أشارت إليها نماذج الغش سابقة الذكر. حيث تمثلت أهم تلك المحفزات في الجشع والجهل والإصرار، وقد أوضحت نتائج تلك الدراسات أن تلك المحفزات تضاعف وتسرع من تأثير العوامل المسببة للغش بالقوائم المالية والتي اقترحتها النماذج المختلفة.

ج- أوضح تحليل صور الغش المكتشفة في شركة موبايلي أن العوامل الكامنة وراء تلك الصور هي العوامل التي قدمتها نماذج الغش السابق الإشارة إليها، كما وأن المحفزات التي ساعدت على تغلغل الغش وانتشاره في مناطق عديدة بالشركة هي المحفزات التي اقترحتها الدراسات ذات الصلة. مما يمكن معه القول بأن الظروف البيئية لها دور محدود في العوامل الكامنة وراء صور الغش وكذلك محفزات تلك العوامل، مما يؤكد أن الغش يرتبط بدرجة ما بعوامل بخلاف الظروف البيئية المرتبطة بدرجة التقدم الاقتصادي في مجتمع ما. أي أنه ظاهرة عالمية عرضة للحدوث في كل الدول بصرف النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي، إلا أنه قد تختلف درجة براعة مرتكب الغش حسب هيكل إمكاناته الذي قد يرتبط – ولو جزئياً – بدرجة التقدم الاقتصادي في المجتمع.

٤- يؤكد النتيجة السابقة ما يمكن التوصل إليه من مقارنة سيناريو الغش في شركة أنرون وشركة موبايلي، حيث تشير المقارنة – رغم أن الفاصل الزمني بين أحداث الغش في الشركتين يزيد عن عشرة سنوات والإختلاف الواضح في المتغيرات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، ورغم ما يُفترض من قوة هيكل الرقابة الداخلية بالشركات الأمريكية عن الشركات السعودية – إلى وجود تماثل كبير في المظاهر الرئيسية للغش في الحالتين، إلا أن ما ترتب على الغش من تشويه في القوائم المالية منسوباً إلى بعض المتغيرات الأساسية مثل حجم المبيعات وحجم الأصول يختلف جوهرياً لصالح شركة موبايلي، مما يمكن من الإستنتاج أن هيكل الرقابة الداخلية في شركة أنرون كان على درجة ما من القوة جعلت مرتكبي الغش على حذر، مما أثر سلباً على نسبة التحريف في القوائم المالية لشركة أنرون.

٥- أوضح سيناريو أزمة شركة موبايلي – كما أوضح سيناريو أزمة شركة أنرون – أن مراقب حسابات الشركة في كلتا الشركتين كان متواطئاً مع مرتكبي الغش، وأن تقريره ذو الرأي النظيف في الفترات المالية التي تم إرتكاب الغش بها، قد قدم غطاءاً قوياً لتمرير وقائع الغش، وإقناع جمهور المتعاملين على الأسهم بصحة أرقام القوائم المالية. يرجع قيام مراقب الحسابات بهذا الدور المتواطئ إلى قيام الشركة (سواء أنرون أو موبايلي) بشراء استقلال ورأي مراقب الحسابات من خلال إسناد مجموعة من الخدمات الاستشارية بعائد مبالغ فيه إلى مراقب الحسابات.

٦- أوضحت ملابسات أزمة شركة موبايلي قصور هيكل الحوكمة بالشركة عن منع و/ أو اكتشاف و / أو إعاقة مظاهر ومحفزات الغش بالشركة، وذلك رغم ما ورد بتقرير مراقب الحسابات من إرتفاع درجة الإلتزام الحوكمي للشركة.

توصيات البحث

إنطلاقاً من نتائج البحث يمكن التوصل للتوصيات التالية:

١- ضرورة إسناد صلاحية تعيين وعزل وتحديد أتعاب مراقب الحسابات، وإسناد أية خدمات له ومناقشة أية أوجه خلاف معه إلى لجنة المراجعة بدلاً من الوضع الحالي الذي يتم بمقتضاه إسناد تلك الصلاحيات إلى الجمعية العمومية للمساهمين. يؤدي ذلك إلى صيانة أفضل لاستقلال مراقب الحسابات، وبالتالي تدينه احتمالات تواطؤ مراقب الحسابات مع إدارة الشركة في إرتكاب غش في القوائم المالية.

٢- ضرورة مراعاة التوازن بين هيكل الملكية وهيكل مجلس الإدارة، بحيث تتناسب نسبة تمثيل طرف أو جهة ما في مجلس الإدارة مع نسبة ملكية هذا الطرف لأسهم الشركة. حيث أن هذا الإخلال قد يترتب عليه ارتفاع إحتمال متاجرة مجلس الإدارة بالملكية.

٣- ضرورة تعديل معيار الإيرادات السعودي بحيث يتضمن قواعد صريحة للتعامل مع الشروط المختلفة التي ترد في أية إتفاقات والتي ترتبط بتحقق الإيرادات، حتى لا يكون عدم إشتمال المعيار على تلك القواعد ذريعة للحكم الشخصي الذي قد يترتب عليه – بقصد أو بدون قصد – تحريفات في القوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يشير معيار تحقق الإيرادات السعودي – وكل معايير المحاسبة والمراجعة المحلية بكل الدول – على أنه إذا وُجدت حالة في الواقع العملي لم يتناولها المعيار المحلي، فإنه يجب الرجوع إلى المعيار الدولي وتطبيق ما ورد به بشأن تلك الحالة.

٤- ضرورة مراجعة هيكل الرقابة الداخلية بشركة موبايلي بصفة عامة، والإجراءات المطبقة لمراجعة الالتزام ببنود الاتفاقات بصفة خاصة، وكذلك مراجعة الالتزام بالسياسات المحاسبية. حيث قد إتضح من تحليل العوامل الكامنة وراء أزمة شركة موبايلي وجود قصور شديد في إجراءات الرقابة الداخلية التي تهدف إلى التحقق من الالتزام بالتطبيق السليم لكل من السياسات المحاسبية وبنود وشروط الإتفاقات والبرامج الترويحية.

٥- ضرورة وضع سقف لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة سواء من داخل أو من خارج الشركة، حتى لا يستغل أعضاء المجلس سلطاتهم في إقرار مكافآت مبالغ فيها تمثل عبئاً على موارد الشركة، وقد تدفعها (أي الشركة) إلى محاولة إخفاء تلك المكافآت جزئياً (حتى لا تتعرض لإنتقادات جمهور المهتمين بالشركة) من خلال عدم شفافية الإفصاح، مما يمثل أحد مظاهر الغش. من ناحية أخرى، فقد يترتب على خوف أعضاء مجلس الإدارة من فقدان ما يحصلون عليه من مكافآت ضخمة قيامهم بإرتكاب وتمرير الغش في القوائم المالية.

٦- إمتداداً للنقطة السابقة، يجب وضع سقف لعدد الشركات التي يمكن لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من خارج الشركة أن ينتسب لعضوية مجلس إدارتها. حيث يترتب على ذلك السقف ضمان استفادة الشركات – إلى حد كبير – من جهود وخبرات أعضاء مجلس الإدارة من خارج الشركة، بدلاً من تشتيت تلك الجهود على عدد كبير من الشركات.

٧- ضرورة مراجعة دليل الحوكمة السعودي في ضوء ما أسفرت عنه أزمة شركة موبايلي من أوجه قصور خاصة في أداء كل من المراجع الداخلي ومراقب الحسابات، بحيث يتم تدعيم استقلال كل منهما، وأن تتركز خطوط اتصالهم مع لجنة المراجعة (بدلاً من مجلس الإدارة) مما قد يترتب عليه إرتفاع إحتمالات عدم تمرير الغش من قبل المراجع الداخلي والخارجي. بالإضافة لما سبق، يجب إيجاد آلية فعالة لقياس الالتزام الحوكمي للشركات المقيدة في البورصة، وذلك من خلال تصميم مؤشر للإلتزام الحوكمي يقيس بصورة صادقة درجة هذا الإلتزام. فبالرغم من وجود مؤشرات لهذا الإلتزام يتم إستخدامها في البيئة السعودية إلا أنها لم تنجح في إكتشاف عدم الإلتزام الحوكمي بشركة موبايلي، حيث قد أوضح تقرير مجلس إدارة شركة موبايلي في عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥ إلتزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات وفقاً لدليل الحوكمة السعودي.

٨- إنشاء تنظيم لفاحصي الغش بالمملكة العربية السعودية. حيث يتولى هذا التنظيم – على شاكلة التنظيمات المشابهة في الولايات المتحدة وأوروبا – فحص عينة من القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية، وذلك بهدف إكتشاف الغش – إن وجد – في القوائم

المالية، على أن يتم الفحص سنوياً، مع مراعاة التأهيل العلمي والعملي لأعضاء هذا التنظيم.

٩- إنشاء تنظيم للرقبة على أعمال مراقبي الحسابات بالمملكة العربية السعودية. حيث يتولى هذا التنظيم تقييم مدى مسئولية مراقبي الحسابات عن الغش المكتشف في القوائم المالية للشركات التي يراجعونها، وأن تكون نتيجة هذا التقييم عاملاً حاسماً في تجديد (أو عدم تجديد) ترخيص مزاولة المهنة لمكتب مراقب الحسابات.

سادساً: حدود البحث وأهم مجالات البحوث المستقبلية

توجد مجموعة من الحدود قد تؤثر على إمكانية تعميم نتائج البحث كما توجد مجالات للبحوث المستقبلية ذات الصلة. وسوف يتناول الباحث ذلك كما يلي.

حدود البحث

يمكن إيجاز حدود البحث في النقاط التالية:

١- استقاء عدد من المعلومات ذات الصلة من صحف ومجلات قد لا يكون لها الصبغة العلمية للمصادر التي يُعتمد عليها للمعلومات في أبحاث علمية. يرجع سبب ذلك إلى عدم وجود مجهودات بحثية سابقة في هذا الموضوع، كما وأن شركة موبايلي لم تعترض على ما تم نشره في تلك الصحف والمجلات مما يعطي انطباع بصحة تلك المعلومات.

٢- أن إعداد ونشر البحث قد تأخر لنحو ثلاثة سنوات بعد حدوث الأزمة. ويرجع السبب الرئيسي للتأخير في أن العديد من المعلومات كان لها سرية خلال فترة التحقيقات وتم الإفراج عنها بعد تلك الفترة، مما ترتب عليه تأخير في إعداد ونشر وإستكمال البحث.

٣- الاعتماد في تحليل مسببات الأزمة على الاستدلال المنطقي وعدم إجراء دراسة تطبيقية، وذلك لأن البحث له طبيعة إستكشافية، بصورة تمهد لإجراء بحوث مستقبلية تعتمد على دراسات تطبيقية ميدانية.

أ- مجالات البحوث المستقبلية

يمكن إجراء عدد من البحوث المستقبلية ذات الصلة في المجالات التالية:

١- دراسة الإشارات التحذيرية التي كان من الممكن إكتشافها بشركة موبايلي والتي كان يمكن من خلالها التعرف على إمكانية وجود غش محتمل.

٢– التعديلات المقترحة على معيار الإيرادات السعودي لتلافي تكرار أزمة موبايلي.

٣– التعرف – من خلال دراسة ميدانية – على العوامل المسببة للغش في حالة شركة موبايلي مع ترتيبها حسب الأهمية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

١– الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين – معيار الإيرادات لسنة ١٩٩٨م.

٢– تقرر مجلس إدارة شركة موبايلي، ٢٠١٦ – موقع تداول.

٣– جريدة الخليج الجديد الاقتصادية بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٦.

٤– جريدة الاقتصادية السعودية بتاريخ ٢٠١٤/١١/٨ .

٥– جريدة الجزيرة بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٣١ .

٦– جريدة العربية أون لاين، ٢٠١٥ .

٧– جريدة الوطن أون لاين، ٢٠١٤/١١/١٣ .

ثانياً: المراجع الأجنبية

1– Abdullhi R. and Mansor, N. (2015): "Fraud Triangle Theory and Fraud Diamond Theory. Understanding the Convergent and Divergent for Future Research." ***International Journal of Academic Research in Accounting : Finance and Management Science.*** Vol. 5, No. 4, pp. 38 – 45.

2– Albert, W. S., Albert, C. c. & Albert C. O. (2004), "Fraud and Corporate Excutives : Agency, Stewardship and Broken Trust". ***Journal of Froensic Accounting,*** Vol. 5, No. 1, pp. 109 – 130.

3– Dorminey, J. W., Fleming, A. S., Kranocher, M. & Riley, r. (2012), "The Evolution of Fraud Theory". Issues in Accounting Education, Vol. 27, No. 2, pp. 555 – 579.

4– ……, (2010), "beyond the Fraud Triangle: Enhancing Detterence of Economic Crimes". ***The CPA Journal,*** Vol. 80, No. 7 : pp. 17 – 24.

5– Gbegi D. O. and Adebisi (2013): The New Fraud Diamond Model – How it can help Forensic Accountants in Fraud Investigation in

Nigeria ? ***European Journal of Accounting, Auditing, and Finance Research***. Vol. 1 (4) pp. 129 – 138.

6– http://ww.aleqt.com. 14-11-2015.

7– http://www.aleqt.com. 11-08-2014.

8– http://www.alriyadh.com. 2015.

9– Kassem R. and Hilgson, A. W. (2012), "The new Fraud Triangle Model", ***Journal of Emerging Trends in Economics and Management Science,*** 3 (3), pp. 191 – 195.

10– Kirby L. D., Morrow, J., & Yin, J. (2014), "***the Challenge of Challenge: Pursuing Determination as an Emotion".***in M. M. Tugde, M. N. Shiota & L. D. Kirby (Eds), Handbook of Positive Emotions. New York : Guilford Publications, Ins.
http://www.Transparency.org/Country/#Mys.

11– Marks, D. T. (2011), the Crook and Krook Catcher: The Battle Against Fraud and Corruption in Horwath Crowe.

12– Transparency International (2014), Data & Research : ***Corruption Perception Research*** (2013), Available at:

13– Wells, J. T. (2001), "why Employees Commit Fraud", ***Journal of Accountancy,*** Vol. 191, No. 2, pp. 85 – 91.

14– Wolfe, D. T. and Hermanson, D. R. (2004): "the Fraud Diamond: Considering, The Four elements of Fraud." ***The CPA Journal,*** 74 (12) 38 – 42.

15– Yusof K. M., Khair A. H. & and Simon J., "Fraudulent Financial Reporting. An Application of Fraud Models to Malaysian Public Listed companies", ***The Macrotheme Review*** 4 (3), Spring 2015, pp. 126 – 145.